

القرار ١٨١٤ ( الدورة ١٧ )

مسألة نشر حولية قانونية للامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٤٥١ ( الدورة ١٤ ) المتخذ في ٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٩ ،  
الذي قررت فيه نشر حولية قانونية للامم المتحدة تتضمن مواد وثيقية ذات طابع قانوني تتعلق بالامم  
المتحدة ،

وقد عاودت بحث المسألة في دورتها السابعة عشرة ،

١ - تقرر ان تتضمن الحولية القانونية للامم المتحدة المواد الوثيقية ، المتعلقة بالامم  
المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المتصلة بها ، والمدرجة في المرفق التابع لهذا القرار ؛

٢ - وتطلب الى الامين العام تولي نشر الحولية بلغات العمل الثلاث المعتمدة في  
الجمعية العامة ، والقيام في اوائل عام ١٩٦٤ بنشر المجلد الاول الذي ينبغي ان يتضمن المواد  
المتعلقة بعام ١٩٦٣ ، وان لا يتجاوز حجمه ٢٥٦ صفحة .

الجلسة العامة ١١٩٦

١٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢

مرفق

مخطط الحولية القانونية للامم المتحدة

الجزء الاول : النشاطات القانونية للامم المتحدة والوكالات المتخصصة :

(أ) الوثائق المتعلقة بمركز الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ؛

(ب) فهرس شامل للقرارات أو التوصيات أو المناقشات أو التقارير ذات الطابع القانوني ،  
ونصها عند الاقتضاء ( ويكتفى بالفهرسة بالنسبة الى الاحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل  
الدولية وتقارير لجنة القانون الدولي ) ؛

(ج) نص المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي والمعقودة في الامم المتحدة والوكالات  
المتخصصة والمؤتمرات الدولية والمعقودة برعاية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ؛

(د) فهرس مشفوع ببيان موجز لقرارات المحاكم الادارية للامم المتحدة والوكالات المتخصصة ؛  
(هـ) نص بعض الآراء القانونية المختارة الصادرة عن الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

الجزء الثاني : فهرس مشفوع ببيان موجز للقرارات الصادرة عن المحاكم الدولية والقومية في المسائل المتعلقة بالامم المتحدة والوكالات المتخصصة ♦

الجزء الثالث : ثبت بالمؤلفات والمقالات ذات الطابع القانوني والمتعلقة بالامم المتحدة والوكالات المتخصصة ♦

القرار ١٨١٥ (الدورة ١٧)

النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر ان ميثاق الامم المتحدة يثبت عقد شعوب الامم المتحدة عزمها على اخذ نفسها بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار ،

واقنتاعا منها باهمية الميثاق الكبرى في الانماء التدريجي للقانون الدولي وفي تعزيز حكم القانون بين الامم ،

وان تأخذ بعين الاعتبار ان التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية الكبيرة التي طرأت على العالم منذ اقرار الميثاق ، قد زادت في تأكيد الهمية الحيوية لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها وتطبيقها على الاحوال الراهنة ،

وان تدرك الحاح واهمية صيانة وتعزيز سلم دولي قائم على اسس الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ومن ثم اقامة علاقات سلم وحسن جوار بين الدول ، بغض النظر عن الفروق القائمة بينها ، او المراحل النسبية التي بلغتها في ميدان الانماء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، او دليعة هذا الانماء ،

وان ترى ان الاحوال التي تسود العالم اليوم تزيد في اهمية وفاء الدول بواجب التعاون بنشاط مع بعضها ، واهمية دور القانون الدولي ومراعاته بصدق في العلاقات القائمة بين الامم ،